اثر تغيرات كل من عرض النقد و سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (2005-2019)

الباحث الأول*	الباحث الثاني	الباحث الثالث
كوفان طه عبدالله	كاژين عدنان محمد علي	جكرخوين علي محمد سليم
Email:kovan.germavi@uod.ac	Email:kajinadnan212@gmail.com	Email:Jagarkhin.m.saleem@uod.ac

The impact of changes in the money supply and exchange rate on the gross domestic product in Jordan during the period (2005-2019)

تاريخ الاستلام: 2023/04/06 تاريخ القبول: 2025/06/09 تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص

يعد كل من سعر الصرف وعرض النقود من ادوات السياسة النقدية الهامة والتي تشكل جانب اساسية من السياسة الاقتصادية للدولة ويعتمد عليها لتحقيق الغايات الاقتصادية ومن اهمها تحقيق النمو الاقتصادي, حيث ان السياسة النقدية تعتبر ركيزة أساسية يعتمد عليها لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من هذا المنطلق تشكل الهدف من هذا البحث وهو الاثر الذي تمارسه بعض ادوات السياسة النقدية والمتمثلة ب سعر الصرف وعرض النقد على النمو الاقتصادي في الاردن وهل أن الاقتصاد الاردني يعتمد على هذه السياسة وتوصل الباحثون إلى أهم استنتاج والمتمثل بأن ادوات السياسة النقدية موضع الدراسة تعتبر واحدة من السياسات الهامة ولها آثر مباشر على الاقتصاد اذ ان المتغيرات المختارة من السياسة النقدية في الاردن والمتمثلة بسعر الصرف وعرض النقود فعالة ذلك لان متغيرين فسرا 52% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف – عرض النقود – السياسة النقدية – الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract:

The exchange rate and money supply are important monetary policy tools. They are not only forming an essential part of the country's economic policy but also achieving economic goals; economic growth as a crucial goal depends on them. The monetary policy as an essential pillar depends on them to achieve monetary and economic stability. From this point of view this research is aim to demonstrate the impact of some monetary policy tools, represented by money supply and exchange rate on the economic growth in Jordan. Does Jordanian economy depend on this policy? The researchers concluded that monetary policy tools are considered as one of the crucial policies that has a direct impact on the economy. this can be found clearly in Jordanian economic policy that the selected variables of monetary policy in Jordan represented by the money supply and exchange rate are effective by means of the two variables illustrate %52 from the changes that occur in the gross domestic product (GDP

Key Words : Exchange rate - money supply - monetary policy - gross domestic product

kovan.germavi@uod.ac

1 المقدمة:

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الاساسية لارتباطها وتأثرها بالعديد من المشكلات الاقتصادية، وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، حيث أدى تطورها عبر الزمن الى تسهيل عملية المبادلة والإنتاج، فمن غير المتصور أستخدام النقود بعيداً عن علاقات المبادلة بين الأفراد والمجتمعات. وبما أن النظرية الاقتصادية الكلية تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، بتحليل مختلف العوامل التي تؤثر فيه بهدف الوصول الى معدلات نمو اقتصادية عالية وتحقيق الأستقرار الاقتصادي للمجتمع، ومن هنا جاء هذا البحث للتطرق الى تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية قياس عرض النقود، ومحاولة معرفة أهمية الناتج المحلي الإجمالي وطريقة قياسه في الاردن.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

ُيعد النقاش النظري والتطبيقي حول تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الأداء الاقتصادي واحدًا من المحاور الأساسية في الفكر الاقتصادي المعاصر. يتمحور الجدل حول مدى قدرة السياسات النقدية والآليات المرتبطة بها على تشكيل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تنبثق إشكالية هذا البحث في استكشاف الكيفية التي يتفاعل بها عرض النقود وسعر الصرف مع النمو الاقتصادي، مع التركيز على الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2019، باعتباره نموذجًا لتحليل هذه العلاقة الجدلية بين النظرية والتطبيق.

2.2 اهمية البحث

تنبع أهمية هذه البحث من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العيد من السياسات الاقتصادية ذات الاعلاقة.

3.2 أهداف البحث

أستهدف البحث ما يلي:

تحديد العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي في الاردن.

تحديد طبيعة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف في الاردن.

التعرف على مدى فاعلية هذين الاداتين من السياسة النقدية في الاقتصاد الاردني.

4.2 فرضية البحث

تقوم هذه البحث باختبار فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.

5.2 منهجية البحث:

اعتمدت هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي.

6.2 نطاق البحث:

استعرضت هذه البحث الأدبيات الخاصة بتحليل تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي، عموما مع التركيز على تحليل الحالة الاردنية تحديداً، وذلك باستخدام بيانات الفترة(2005-2019).

الدراسات السابقة:

1- دراسة عام 2002 خالد بن حمد بن عبد الله القدير بعنوان : العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر – دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشتركج والعلاقة السببية. وقد تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية (قرانجر)، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيحج الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير، وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنيةج طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود، كما وضح اختبار السببية أن هناك. علاقة سببية بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس، وبناء على نتيجة اختبارج السببية توضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي، بينما تساعد التغيرات. في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود، في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع)النظرية الكيترية (التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود) أي: النقود متغير يتحدد داخل النموذج (وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقة في الاقتصاد القطري.

2- دراسة عام 2008 طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود(حيث هدفت الدراسة إلى معرفة هل التغيرات في الكتلة النقدية تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف؟ وتقوم الدراسة على الفرضية القائلة أن سعر الصرف للجنيه السوداني والكتلة النقدية في إطار العلاقة السببية لا يتجهان إلى التوازن في المدى الطويل، مستخدمة في ذلك منهجية (جرانجر)، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء لتحديد اتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل. ولقد دلت نتائج الاختبارات أن هنالك علاقة سببية ثنائية تتجه من عرض النقود وسعر الصرف ومن سعر الصرف. إلى عرض النقود في المدى القصير.

3- دراسة عام 2009 عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان (بعنوان :أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بينج كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970- 2005)، وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي. نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والاقتصادية التي كانت منتهجةج خلال فترة الدراسة.

4- دراسة عام 2011 أحمد الشيخ وسليمان زكريا(بعنوان العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار)، حيث هدفت الدراسة إلى اكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوىج الأسعار. تقول فرضيات الدراسة أن التغير في عرض النقود جيسبب التغير في مستوى الأسعار، وأن التغير في الأسعار هو الذي يسبب

التغير في عرض النقود، وأن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغير في عرض النقود، وأن التغير في عرض النقود هو الذي يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي .ولقد استخدمت الدراسة منهجية (جرانجر) السببية، وتحليل الارتباط المشتركج ل لتحديد العلاقة بين المتغيرات دلتدلت نتائج الاختبارات أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغير في قطاع الأنتاج لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الأسعار.

3. الجانب النظري

1.3 بعض المفاهيم الأساسية للبحث:

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسة جالاقتصادية والتي توثر بشكل مباشر على الاقتصاد وهي تأخذ بعين الاعتبار هذا التاثير من جهتين الأولي علاقة النقود بالنشاط الاقتصادى والثانية ما يشكلة الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسات النشاط الاقتصادي ومن اهم الادوات النقدية .المؤثرة على النشاط الاقتصادي هو عرض النقد وسعر الصرف.

حيث يرى فيشر ان التغيرات في المعروض النقود هو السبب الاساسي في تقلبات مستوى الانتاج والعمالة في المدى ألقصير و تقلبات الاسعار في المدى الطويل كما تربج المدرسة الكلاسيكية ان زيادة عرض جالنقود في المدى القصير اثنا فترات الانكماش الاقتصاد يتعمل على زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

اما النقديون يعتقدون ان هناك علاقة تأثير بين كل من. عرض النقود الى والناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، وبالتالي فقد أعطي لعرض النقود دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي في جالمدى القصير،اما في المدى الطويل فان معدل النمو الاقتصادي يتحدد بعوامل حقيقية مثل (المواد البشرية، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي(محمد، 2018: 76).

1.1.3 العرض النقدي:

يقصد بعرض النقد(money supply) بأنه : مجموع وسائل الدفع المتاحة. للمجتمع خلال فترة زمنية معينة أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتيجج بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة . وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد. ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه وتجدر الإشارة هنا إلى ججأن عرض النقد يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى. عملية الإصدار. إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف ججالمطلق بالمبالغ التي بحوزتهم(الدليمي، 1990، 106-118). ويقسم عرض النقد إلى أنواع عديدة هي:-

- عرض النقد بالمعنج الضيق(MS1) :

ويقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نقود الودائع، أو النقود المصرفية (الودائع الجارية). وهذا يعني أن عرض النقد يمكن التعبير. عنه من خلال المعادلة التالية: MS1= DD + C إذ أن:

MS1= عرض النقد بالمعنى الضيق

DD= الودائع الجارية (Demand Deposits)

C= (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Cash Money)

يتضح مما ذكر أ ع . . ..لاه إن هنالك طرفين يحددان عرض النقد(MS1) هما البنك المركزي والمصارف التجارية (بدوي، 2012: 49).

-عرض النقد بالمعنى الواسع (MS2):

وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المفهوم السابق (MS1) إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أي أنه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق (MS1) مضافا إليه الودائع غير الجارية أشباه النقود كالودائع الاد خ . ..ارية. ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية :

MS2= MS1 + TD حيث إن:

MS2 = عرض النقد بالمعنى الواسع

TD= الودائع الزمنية Time Deposits (الجانبي وآخرون، 2009: 62)

– عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3): اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي، وتطور الأسواق المالية لديها، وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية. إذ أن هناك بعض الأنواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات آجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع MS3 ، وتم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع(MS2)، وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل م ص . ..ارف الادخار والإقراض) ، والتي تزيد آ ج . ..الها عن سنتين. فعلى سبيل المثال جرى تصنيف الودائع الطويلة الأجل، واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية لآ ج ..ل والصادرة عن مصارف الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3)، بالمقابل فان معظم الدول المتقدمة الأخرى تدرج هذه الودائع ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الوا س..ع (MS2) (الدليمي، 1990: 118).

2.1.3 سعر الصرف:

سعر الصرف هو عملية تحويل وحدات من عملة معينة الى وحدات من عملة أخرى، او ما يوازي قيمة عملة معينة مقومة في شكل عملة أخرى يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التاثير على حجم التجارة الخارجي، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية اذا كان هدفه زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات وبرفع سعر صرف العملة المحلية اذا كان هدفه تقليص الاستيرادات من الخارج

(سالم، 2018 : 22).

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل تقسم هم:-

- عرض النقد: كان الكلاسيك ي. . ..رون ومن خلال. النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة جقائمة بين كمية النقود والمستوىالعام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، وقد أكدت .المدرسة النقدية بز ع ..امة(ملتون

فريدمان)أهمية النقود في التأثيرج على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها. الكلاسيك. (الغالبي، 2002: 35)

- أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدوليةوانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي؛إنما تتحرك بحثا عن الفائدة، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول،فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال .إليه مما يعني .زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .
- معدلات التضخم: يعد التضخم(inflation)من العوامل المؤثرة علىج سعر الصرف، فارتفاع .معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية،وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك جعلى أهمية المستوى العام .للأسعار في التأثير على سعر الصرف(عبيدي، 2009: 15)
- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات . من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ،وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات(الغالبي، 2008: 12).
- الموازنة العامة : تلعب الموازنة العامة للدولة دور ا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤ د ي إلى الحد من حجم الطلب ، وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وهبوط في معدلات التضخم، مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية.(الغالبي، 2002: 50)

وهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثيرعلى سعر الصرف ، ويمكن إجمالها بالآتي

- الأضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الوضعالاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ،ولا سيما القطاع الصناعي ، وقطاع التجارة الخارجية ، وبالتالي فإن وضعاقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ، وتفقد الثقة بعملة البلد ج ر اء ارتفاع معدلات التضخم.(عوض، 1975: 222)

3.1.3 انواع سعر الصرف:

- سعر الصرف الاسمي: يحدد للعملة استنادا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في وقت معين وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف الرسمي والذي يتعامل به في المعاملات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما إيجابا أو سلبا بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف(الجيلاني ، 2015: 7).

- سعر الصرف الحقيقي: هو عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فارتفاع معدل الصادرات متزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين(هالورد وآخرون، 2007: 55).
- أسعار الصرف المتقاطعة: هي الاسعار التي يتم التعامل بها في اسواق (الفوركس) من خلال عماليات تبادل العملات الأجنبية مع بعضها وقد طورت التعاملات النقدية خلال العقود الأخيرة نتيجة للمخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل (الجيلاني ، 2015: 7).

4.1.3 مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي :

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح هام ويستخدم كثي را خاصة في قياس معدل النمو، ويعني جملة السلع والخدمات التي أنتجها الاقتصاد في فترة معينة لمدة سنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، عل ما أن التي استخدمت في إنتاج سلع أخرى لا(Intermediate goods) السلع الوسيطة ، وتحتسب تفادي ا للتكرار الحسابي(سليمان، 2006: 109) مجموع السلع والخدمات هذا هو إجمالي بمعني: أنه لم يخصم منه إهلاك المعدات أو رأس المال الذي استخدم في إنتاج تلك السلع والخدمات، كذلك لم تستخرج التغيرات في المخزون.

إن علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج علي أرض بلد مابغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه ، وبين ما ينتج بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أم إما الثاني، Domestic productخارجها فالأول يطلق عليه لفظ الناتج المحلي وتكون العلاقة بين الناتج National product فيطلق عليه لفظ الناتج القومي المحلي والناتج القومي كما يلي:

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج مستحقات عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل.

إذن الناتج المحلى الإجمالي هو عبارة كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد، أو الأجانب خلال سنة معينة، وهذا يعني أنه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما، وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد، والنمو فيه مؤشر إلى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل، وهو ليس مؤش را لتوزيع الدخل والزيادة فيه لا تعنيانخفاض الفقر(بكري وآخرون: 2001، 130).

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج ،والدخل، والمصروفات.

- طريقة الإنتاج : ويتم قياسه عن طريق قياس ال د خل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين. طريقة السلع النهائية ، والتي يتم قياس ال د خل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي أي المنتجة في الجسم

الاقتصادي خلال السنة دن احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج ويطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل.

أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة الناتج المحلى الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات .

- طريقة الدخل: ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق ا لاحتساب مجموع دخول، أوعوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج .

إذا قيمة الدخل المحلي الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة +صافي الفوائد المدفوعة خلال السنة + القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنهاأصحابها + قيمة الأرباح الموزعة والغير موزعة.

- طريقة المصروفات: وتر ك ز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق فيالجسم الاقتصادي التي تتمثل في الإنفاق العائلي، وإنفاق القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي، وصافي الإنفاق الأجنبي.

5.1.3 العلاقة التبادلية بين عرض النقود، وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي:

- العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف الأجنبي :-

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود، فإن أي تغير يحدث في عرض النقود سيؤ دي ذلك إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول(عرض النقود متغير مستقل)، والثاني (سعر الصرف الأجنبي متغيرا تابعا)؛ إذ أن الزيادة في عرض النقود الناتجة من أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤ دي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة أخري سوف سيزداد سعرها نتيجة لقلة عرضها، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى أعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود إذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف. يتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة، هذا في حالة ثبات المعروض من النقد الأجنبي، إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف(جوارتيني وآخرون، 1986، 556-557).

في حالة تغير عرض النقد الأجنبي مع عرض النقد المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في عرض النقود مؤثرا على سعر الصرف، أي أن سعرالصرف لا يتغير في هذه الحالة ، أو يتغير تغيرا بسيطا وغير ملحوظ فضلا عن ذلك تجدر الإشارة إليه هنا هو أن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤ د ي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ، وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سوف يؤ دي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ، وهذا سوف يسبب عجزا في ميزان المدفوعات, وفي ظل ثبات سعر الصرف سوف يقوم البنك المركزي بشراء النقد الأجنبي لكي يحافظ سعر الصرف على مستواه الأصلي ، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية، وتبقى العملية باستمرار إلى الحد الذي يتساوى فيه حجم التوسع النقدي مع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلى ما كان عليه قبل إتباع السياسة التوسعية.(أودين وآخرون،1988: 363-357)

ثانيا: العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي:

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية ، فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود, وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤ د ي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة، وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات نتيجة العلاقة السالبة بين الاستثمارات، ومعدل الفائدة ، والذي ينجم عنه زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في الد خل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد، أو بعض أو كل مكوناته، الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستيرادات، وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (علي، 1986: 99)

نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة.

6.1.3 العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي(GDP) من أهم العوامل المؤثرة علي سعر الصرف حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية، والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات، وخدمات تأجير المنازل، والخدمات المصرفية، والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي، ومن ناحية أخرى يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها, إن النمو بالناتج يولد طلبا إضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملةالمحلية (ارتفاع العملة المحلية)، أي أن العلاقة بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية(الوزني وآخرون، 2000: 107).

4. المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

1.4 وصف النموذج القياسي:

تم بناء النماذج القياسية لهذه الدراسة استنادا الى النظرية الاقتصادية واعتمادا على السلاسل الزمنية من خلال نموذج ARDL وقد بينت ان السياسة النقدية توثر على النشاط الاقتصادي للبلدان من خلال مضاعفات هذه السياسة و قد اثبت ذلك من خلال العديد من الدراسات و بغية تحقيق الهدف المطلوب تم الاعتماد على بعض الساليب و الاختبارات و النماذج القياسية ذات الصلة بالسلاسل الزمنية للوقف على حقيقة ثاثير بعض متغيرات او ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الاردن .

2.4 تحديد متغيرات الدراسة:

تم استخدام ثلاثة متغيرات في هذه الدراسة بواقع متغيرين مستقلين تمثلان اداتين من ادوات السياسة النقدية وهما :

MS = عرض النقد

EXCH = سعر الصرف

ومتغير تابع متمثل ب :

GDP = النتاج المحلي الاجمالي

تم جمع البيانات عن متغيرات الدراسة من البنك الدولي للفترة الزمنية (2005-2019) .

3.4 التحليل القياسي لاثر متغيرات السياسة النقدية على النتاج المحلي الاجمالي الاردني:

- اختبار الاستقرارية لديكي فولر

الجدول (1) نتائج اختبار الاستقرارية ديكي فولر- الاردن

Intercept and trend	Prob	Intercept	Prob	المتغيرات	الاستقرارية
-2.187	0.0325	-4.761	0.0236	GDP	الفرق الاول
-5.114	0.0072	-5.345	0.0012	MS	الفرق الاول
-75.030	0.0001	-51.404	0.0001	EXCH	المستوى

من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

يتبين من نتائج الجدول 1 للاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ان المتغيرانGDP و MS مستقران عند الفرق الاول حيث ان قيم Prob المحتسبة هي اقل من من 0.05 في المقطع والمقطع والاتجاه اما المتغير EXCH فهو مستقر عند المستوى في المقطع و المقطع و الاتجاه و ان قيم Prob المحتسبة هي اقل من من 0.05 في المقطع والمقطع والاتجاه بالتالي نستنتج ان السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات محل الدراسة متكاملة وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة ومعنوية احصائية ولانه يوجد فرق في مستوى الاستقرارية هنا ايضا سيتم تطبيق نموذج اردل ARDL.

- اختبارات التكامل المشترك بطريقة نموذج اردل ARDL:

من النتائج المدرجة في الجدول (2) و الذي يوضح نموذج تصحيح الخطأ والمعلمات لمتغيرات النموذج ومنه ان معامل تصحيح الخطأ GDP(-1)* يتبين ان قيمته كانت قيمته سالبة و بلغت 0.471861 -وهي اقل من 5% اي انه توجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات المستقلة في التاثير على المتغير التابع GDP ، كما ان القيمة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ تبين سرعة عودة GDP الى قيمته التوازنية في الاجل الطويل في كل مرة تحدث اختلال في التوازن من الفترة (t-1) تقدر ب (0.471 -) وان هذا يعد معدل تكيف مرتفع اي ان GDP يعود الى حالة التوازن في الاجل الطويل في مدة اقل 1.47 السنة.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار اردل ARDL- الاردن

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Conditional Error Correction Regressionعلاقة قصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2075.738	645.6391	3.215012	0.0093
GDP(-1)*	-0.471861	0.188970	-2.497014	0.0316
EXCH**	-2922.136	908.8973	-3.215034	0.0093
MS**	0.003440	0.039944	0.086120	0.9331
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trendعلاقة طويلة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-6192.788	1460.751	-4.239456	0.0017
MS	0.007290	0.082274	0.088609	0.9311
C	4399.044	1037.078	4.241766	0.0017
EC = GDP - (-6192.7880*EXCH + 0.0073*MS + 4399.0439)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.280546	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

وهذا يدل على انه في المدى القصير والطويل يتبين ان المتغيرEXCH له ثاثير معنوى على المتغير التابع GDP ذلك لان قيمة قيم Prob المحتسبة هي اقل من من (0.05) اما المتغير المستقل والمتمثلة ب MS فليس له ثاثير معنوى على المتغير التابع و GDP ذلك لان قيمة قيم Prob المحتسبة هي اكبر من من (0.05). فيما يخص اختبار الحدود يتبين ان قيمة F=6.280 المحتسبة وهي اكبر من قيمة (F=5.0) الجدولية عند مستوى 1% ويشر هذا الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

من خلال ما سبق نستدل ان متغير سعر الصرف يؤثر بشكل معنوى على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن اي النمو الاقتصادي و ان هذا يتفق مع فرضية البحث الثالثة ، اما متغير عرض النقد فانه لايؤثر بشكل معنوى على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وبالتالي فان

هذا لا يتفق مع فرضية البحث الرابعة، كما اظهرت النتائج ان قيمية R2=0.52 اي ان المتغيرات المستقلة فسرت 52% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

4.4 اختبار الارتباط الذاتي

الجدول رقم (3) اختبار الارتباط الذاتي – الاردن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.468211	Prob. F(2,9)	0.2806
Obs*R-squared	3.444073	Prob. Chi-Square(2)	0.1787

من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test يتبين بان النموذج المقدر خالي من مشكلة مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة Prob. F(2,9) البالغة 0.2806 وهي اكبر من 0.05 كما ان قيمة (Prob. Chi-Square(2 ايضا تبلغ 0.1787 اكبر من 0.05 اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص على تجانس البواقي و عدم ارتباطها ذاتيا.

5.4 اختبار عدم تجانس التباين

الجدول رقم (4) عدم تجانس التباين – الاردن

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.383811	Prob. F(1,11)	0.5482
Obs*R-squared	0.438302	Prob. Chi-Square(1)	0.5079

من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

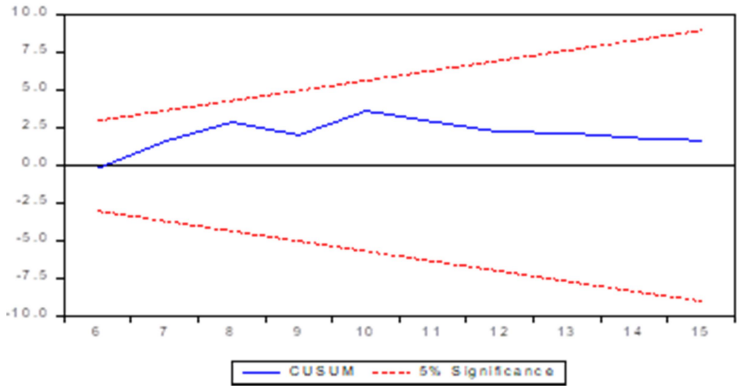
باعتماد على اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH يتبين بان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين حيث ان قيمة Prob. F(2,9) و البلغة 0.548 و Prob. Chi-Square(1) البالغة 0.507 هما اكبر من 0.05 .

6.4 اختبارات الاستقرار الهيكلي

أ- استقرارية معلمات النموذج

باستخدام اختبار (CUSUM) يتبين من الشكل البياني ان المعلمات المقدرة ثابتة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 عبر الزمن اي ان المعلمات المقدرة مستقرة.

الشكل (1) استقرارية معلمات النموذج – الاردن

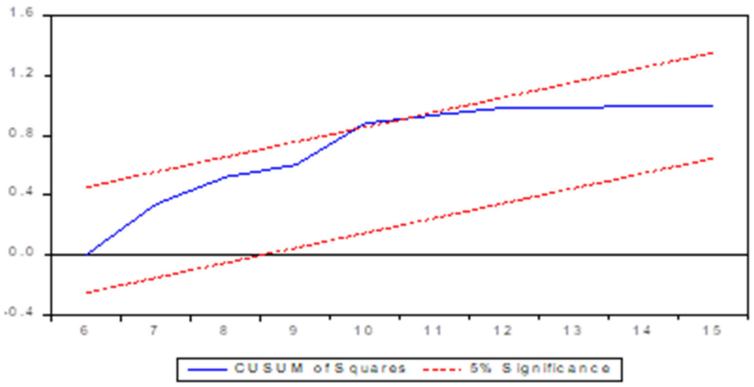


من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

ب- اختبار استقرارية النموذج

من الشكل البياني ان النموذج المقدر ثابت الى حد كبير داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 عبر الزمن وان النموذج يشهد خروج المعلمات المقدرة عن المسار الطويل الاجل (اي يعتني من عدم استقرارية) خلال النصف الثاني من عام 2009 وان هذا ليست فترة مؤثرة بشكل كبير.

الشكل (2) استقرارية النموذج – الاردن



من اعداد: الباحثين باعتماد برنامج Eviews

الاستنتاجات:

1- ان الاستقرار النسبي في سعر الصرف للدينار الاردني جعله عاملا مساهما في تحقيق النمو الاقتصادي بينما تسببت تقلبات عرض النقد في رفع معدلات التضخم والذي اثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي.

2- ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة ومعنوية احصائية في المستوى والفرق الاول ولا توجد متغيرات مستقرة في الفرق الثاني.

3- ان الناتج المحلي الاجمالي يتاثر بمتغير سعر الصرف وان متغير عرض النقد لا يؤثر بشكل معنوى على النمو الاقتصادي.

4- ان الاستقرار الامني و السياسي و الاقتصادي ساعد الاقتصاد الاردني على اظهار قدرة اكبر على

تحمل الصدمات فقد تبين ان قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (0.471 -) اي ان GDP يعود الى حالة التوازن في الاجل الطويل في مدة اقل 1.47 السنة.

5- ان متغيرات المختارة من السياسة النقدية في الاردن فعالة ذلك لان متغيري سعر الصرف وعرض النقد فسرت 52% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي.

المقترحات:

1- العمل على التفعيل الحقيقي للسياسات الاقتصادية وخاصة منها النقدية من خلال اسس ومبادئ موضوعية و علمية

2- العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتكملان بعضهما وتساهمان في رفع النتاج المحلي الاجمالي الاقتصادي في كلا البلدين.

3- اعطاء المزيد من الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية في مجال النتاج المحلي الاجمالي ومحدداته والامكانات المتاحة بغية وضع سياسات فعالة تحقق الهدف المرجوا.

5. قائمة المصادر

1- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي(2002)، سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية(مع إشارة خاصة للعراق)أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

2- د. فؤاد هاشم عوض،(1975)، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة.

3- رشاد العصار، عليان الشريف،)2000)، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.

4- علي احمد سليمان،(2006)، قاموس المصطلحات الاقتصادية، دار عزة للنشر، الخرطوم ،الطبعة الثانية.

5- كامل بكري وآخرون،(2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

6- ج . ف . كرأوز،(1967)، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة، مصطفى كمال فايز، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي،مصر.

7- جميس جوارتيني, ريجارد استروب،(1986)، الاقتصاد الكلي، ج1،ط2، مطبعة الديواني، بغداد.

8- أودين منسيفيلد, ناريمان بهـ . . ـرافش،(1988)،علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن.

9- عبدالمنعم السيد علي،(1986)، اقتصاديات النقود والمصارف،ج1، ط2، مطبعة الديواني بغداد.

10- خالد واصف الوزني، د.أحمد حسين الرفاعي، (2000) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان الأردن.

11- إيمان عبدالغفار الطاهر،(2013)، رسالة ماجستير، أ هـ ..م العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، حالة السودان1990 – 2011.

12- لعبيدي، عمر محمود عكاوي،(2009) ،فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة ، 1980-2007،رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.

13- بدوي، فريق جيد مطر،(2012) تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة ،1970- 2009، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة.

14- الغالبي، عبد الحسين جليل،(2008)، أثر مقايس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

15- هالوود وماكدونالد، سيجول، رونلد،(2007)، النقود والتمويل الدولي، تعريبمحمد حسن حسني دار المريخ.

16- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل،(1990) النقود والبنوك، دار الحكمة.

17- الجانبي وارسلان، هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع،(2009)، النقود والمصاريف والنظريات النقدية، دار الوائل للنشر.